تحليل جغرافي للاسباب العمليات الارهابية في مدينة بغداد (2003-2018)

أحمد لفتة عبدعلي أ.م.د زيد علي الخفاجي
جامعة بابل \ كلية التربية للعلوم الانسانية

Geographical analysis of the causes of terrorist operations in the city of Baghdad (2003-2018)

Ahmed Lafta Abd Ali Prof. Dr. Zaid Ali Al-Khafaji
Babel University\College of Education for Human Sciences

Abstract:

The form of terrorism is a phenomenon in the last century that has been characterized by violence, killing, and destruction, and analysts have attributed this phenomenon to political and security factors, other economic factors, and finally social factors, as these main factors included under them subheadings such as the military dimension, the intellectual dimension, and the personal dimension. In our research, we tried to shed light On the most important of these factors and how they can drive a phenomenon to emerge, develop, and spread.

Key words: terrorism, political factors, economic factors, social factors.

المستخلص:

شكل الارهاب ظاهرة في القرن الاخير قد اتسمت بالعنف والقتل والتدمير، ولقد ارجع المحللون اسبا هذه الظاهرة الى عوامل صنوفها سياسية وامنية واخرى عوامل اقتصادية واخيراً عوامل اجتماعية ودينية اذ ضمنت هذه العوامل الرئيسة تحتها عناوين فرعية مثل البعد العسكري والبعد الفكري والبعد الشخصي وفي بحثنا هذا حاولنا تسليط الضوء على اهم هذه العوامل وكيف يمكن ان تدفع بظاهره الى الظهور والتطور والانتشار.

الكلمات المفتاحية: الارهاب، الاسباب السياسية، الاسباب الاقتصادية، الاسباب الاجتماعية.

المقدمة:

أن أسباب نشأة هذه الظاهرة متعددة ومتنوعة فقد تكون أسباباً فكرية أو نفسية أو سياسية أو اجتماعية أو دوافع اقتصادية أو تربوية. وبالنظرة الشاملة والمتكاملة نستطيع أن نجزم بأن الاسباب متشابكة ومتداخلة ولهذا لا ينبغي أن نقف عند سبب واحد فالظاهرة التي أمامنا ظاهرة مركبة وأسبابها كثيرة ومتداخلة ولها أبعاد مكانية على مستويات متعددة من المحلية الى الوطنية والى العالمية.

اولا: مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة الدراسة من من سؤال عن موضوع عوامل الإرهاب وما خلفه من الخسائر بشرية ومادية ونفسية في العالم وبغداد تحديداً لذا صيغة مشكلة البحث كما يلي:

ماهي العوامل والاسباب التي اثرت على العمليات الارهابية في مدينة بغداد من (2003-2018)

ثانيا: فرضية البحث:

صيغة فرضية البحث بناء على المشكلة و كما يلي:

هنالك عوامل واسباب للعمليات الارهابية في مدينة بغداد بين سياسية واقتصادية واجتماعية.

ثالثاً: أهمية البحث:

لدراسة الارهاب أهمية خصوصية واضحة أذ يحظى موضوع الارهاب بخصوصية على مستوى العالم و على مستوى الدولة بعدما ستهدف العالم من دمار وتخريب نتج عن هذه الظاهرة هذا الى جانب خصوصية الوضع العراقي فتأتي اهمية الدراسة الارهاب وخصوصا في بغداد وهو ما مد به العراق من ظروف قاسية على يد الارهاب أثرت على الاستقرار وبناءه من هنا تحظى

بغداد بأهمية خاصة بدراسة الارهاب ونتائجه فيها باعتبارها العاصمة الدولة و مقر الحكومة والقرار السياسي لذا تعد دراسة الارهاب من وجهة نظر الجغرافية السياسية لبغداد اهمية متميزة عن باقي الدراسات فقد درس هذا الموضوع بمنهج جغرافي وبخصائص جغرافية و هو ما يميزه عن الكثير من الدراسات التي جاءت بطابع سياسي فقط.

رابعاً: هيكلية البحث:

تناولت الدراسة الاطار النظري والذي تمثل بمشكلة الدراسة واهمية الدراسة والمنهجية وحدود البحث.

وضم ايضا تحليل الجغرافي للاسباب السياسية الامنية والاقتصادية وكذلك تم تناول موضوع للعوامل الدينية والطائفية وكيف اثر كل عامل من العوامل على العراق وعلى بغداد بشكل خاص.

خامساً: حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة الى: حدود مكانية وتشمل حدود مدينة بغداد التي تقع بين دائرتي عرض(25 َ 33 ْ – َ 44 ْ 33) وخطي طول (َ 16 ْ 44 – َ 29 ْ 44)، خريطة (1) اما الحدود الزمانية فتمتد من (2003)الى (2018).

سادساً: منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة للوصول إلى النتائج على منهج تحليل القوى وكذلك استخدام المنهج التاريخي عند الحاجة إليه.

خريطة (1) موقع مدينة بغداد من محافظة بغداد

المصدر : وزارة الداخلية ، مديرية التخطيط العمراني ، قسم الوحدات الادارية ، الخارطة الادارية لمحافظة بغداد ، ٢٠٠١، مقياس ١: ١٢٥,٠٠٠

اولا// السياسية والأمنية والعسكرية:

ساعدت العوامل السياسية والامنية على ان تغلغل الجماعات الارهابية وتنتشر عمليات الارهابية في العراق وبغداد خصوصا بهدف ارباك العملية السياسية واعادت تشكيل النظام فالإرهاب ادى الى عرقلة العملية السياسية وبالتالي اثر على الوضع الامني والاجتماعي والاقتصادي في بغداد خصوصا اذ كان يهدف الارهاب الى نشر الفوضى وخلق عدم الاستقرار في مرحلة يستعد العراق فيها لقيام نظام جديد بعد ما عاناه من نظام ديكتاتوري والتحول نحو الديمقراطية.

فما عاشه العراق بشكل عام وما عاشته بغداد بشكل خاص من فراغ سياسي و ولاءات طائفية وازمات سياسية ادت الى تقسيم مدينة بغداد الى مناطق نفوذ لهذه القوى والاحزاب جعلها تتمزق وانعكس هذا على التماسك الاجتماعي فاخفق من وحدة مدينة بغداد حتى وصل الحال في بعض المناطق ان لا يكون دخولها الى من خلال بطاقة السكن.

كلما تقدم فسح المجال امام التدخلات الاقليمية في الساحة العراقية واصبحت بغداد مقرا لكثير من الاجتماعات بين هذه القوى حتى وصل الحال بأن هناك من اصبح يشك بسيادة واستقلال بغداد كعاصمة, فكل قوى او حزب من هذه الاحزاب جعل دخول بغداد مشروعا لمن تواليه من الدول الاقليمية.

اذ نجد هذه القوى الاقليمية كانت تطرح مبررات يشوبها الطابع الانساني والتعاوني مع العراق الا ان الحقيقة كانت سياسة الدول الاقليمية سياسات براغماتية.

فكل من السعودية وايران وتركيا وغيرها ماكان تدخلهم في العراق الا لخدمة مصالحهم الخاصة اذ لم نجد من هذه الدول اي مواقف تعين على اعادة السيادة للعراق او مساعدة الشعب العراقي على الخروج من هذه الازمة بل كانت تسعى بعضا منها للحصول على اي موارد الطاقة والثار وبعضها يريد تحقيق ما يعتقده بحقه في بعض مناطق العراق وخير مثال ما كشفه مقال تحت عنوان الدخول الى العراق[1].

كان يوضح وجهة النظر المتشددين في العائلة الحاكمة السعودية اذ يبين هذا المقال توظيف الافكار في سبيل تكريس الطائفية والاستعداد في التدخل الواسع في العراق وكذلك استخدام ورقة النفط من اجل هزيمة النفوذ الايراني في العراق هذا بالاضافة الى ما نجده من تورط السعودية[2], في الجرائم الارهابية في العراق.

فهذه الازدواجية في إدارة الدولة وتحديدا العاصمة خلق أزمات سياسية إدت الى تفاقم سوء الوضع في بغداد ومنها ما يعرف بأزمة التغلغل والتي تتمثل سيطرة الدولة يضعف تطبيق قوانينها على مواطنيها ومؤسساتها فنجد الكثير من القرارات التي تصدر من الدولة يتم التغافل عنها او يكون هناك من لا ينصاع لهذه الاوامر محتميا بجهات او قوى تسنده او يتم التجاوز على هذا القانون من خلال انتشار الفساد الرشوة والمحسوبية فمثلا تجد ان كثير من المواد التي يستخدمها الارهابيون قد تجاوزت المنافذ دون ان يتم لقاء القبض عليها.

وبعد ان تطرقنا الى التدخل الاقليمي لا ننسى ان نسلط الضوء على الدول الكبرى وتدخلاتها في العراق والتي كانت يشكل ما داعيه للارهاب اجل ابقاء العراق غير مستقر من اجل استمرار بقائها واستفادتها الاقتصادية من موارده سواء النفط او ماتاخذه من اجور حماية وتدريب القوات العراقية وقد عملت الولايات المتحدة الامريكية منذ بداية احتلالها الى شق الصف العراقي من خلال أثارة الفتن ومساندتها لتنظيمات ادت الى الاضرار بالعراق كشعب ودولة مثل مساندتها لتنظيم القاعدة ومن ثم تنظيم داعش الارهابي.

نجد ان هناك نسبه عاليه من الارهابين من جنسيات لدول الجوار ويمكن ان نرجع هذا:-

---

(1) عبدالله عبد الامير, قضايا السياسية السعودية, سلسلة مقالات مركز البيان للدراسات والتخطيط2, العراق, 2015,ص45.

(2) مراد بطل الشيشاني, تنظيم القاعدة-الرؤية الجيوسياسية والاستراتيجية والبنية الاجتماعية, ط1, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2012,ص64.

1. يكون النصيب الاكبر من العمليات الارهابية مدعوما من عدة جهات ومنها اجهزة مخابرات دولية او اقليمية وبصورة مباشرة وغير مباشرة إذ يكون الهدف من ذلك هو بقاء العراق مدمرا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا وهذ بنظرهم يمهد لهم اعادة بناء العراق وفق مفاهيم الخاصة هذا بالإضافة الى سعيهم لجعل العراق ساحة مفتوحة امام الارهابيين ونشر افكار التطرف على اقامة الدول السلفية بامتدادها الجغرافي الواسع والذي يمتد ما بين سوريا والاردن والعراق[3].
2. تحويل العراق الى ساحة لتصفية الحسابات ما بين الاطراف الدولية فكل طرف منهم يدعم جهة معينة سواء كانت هذه الجهة سياسية معرقلة لبناء عجلة الاستقرار وتميل لجماعات ارهابية او كانت جهات مسلحة.

تركزت دعوات القيادات المتطرفة الجهادية على بناء دول الجوار الجغرافية لتشكيل جبهة لقتال الأمريكيين مع نشر التيار السلفي وفي الوقت نفسه التشديد على النزاع الطائفي من اجل عدم استقرار العراق.

3. أن التنقل قرب الحدود العراقية كان سهلا من اجل الدخول جغرافيا الى العراق, في حين كانت دول الجوار الجغرافية تؤكد على تشديد مراقبتها للحدود مع العراق.

وما كان من دعم الولايات المتحدة الامريكية لتنظيم داعش خير مثال ما تعرض له العراق من مؤامرات لاسقاطه اذ بدخول داعش الى الموصل يوم 10 حزيران من عام 2014 وتمدد الى الانبار وصلاح الدين واجزاء من ديالى حتى وصل الى حدود بغداد وتهديد العاصمة الا هو حالة تشخيص الوهم والضعف التي عاشته الدولة العراقية والتي كانت قد صرفت المليارات من الدولارات على اعادة تاهيل قواتها المسلحة ولم تصل بها الى المستوى المطلوب مثلما صرفت على الماء والكهرباء والذي مازال العراق يعاني من شحتها وكان هذا اكبر مؤامرة لاسقاط العراق وذلك بأحتلال عدة محافظات والاعتداء على سيادته إذ مهدت الولايات المتحدة منذ احتلالها وذلك عن طريق حل الجيش العراقي وكذلك قوى الامن الداخلي بما تتضمنه من تشكيلات شرطة النجدة وحرس الحدود وشرطة ومكافحة الجريمة عاملا مهما واساسيا في اضعاف هيبة الدولة العراقية وانتشار العنف والفوضى والى جانب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لاننسى تدخل قوى دولية أخرى عديدة منها إسرائيل روسيا وبهذا أصبح العراق ساحة مفتوحة لهذه القوى من اجل استغلال العراق بما يخدم مصالحها ومشاريعها في المنطقة ولم تتوالى عن استخدام الإرهاب في تحقيق مؤاربها وزعزعت الاستقرار في العراق وخاصة في بغداد باعتبارها العاصمة ومركز اتخاذ القرار للدولة فأي خلل يصيب العاصمة يؤثر على كل الدولة وصولا إلى أطرافها.

ولا نغفل دور الفساد السياسي الذي تمدد في الكثير من مجالات الدولة الذي من خلاله استخدام السلطة من قبل القادة السياسيين والأحزاب, فقد سلكت الأحزاب والكتل السياسية مسلك الانخراط في العملية السياسية وشغل حيز في أجهزة الدولة ليس عن رغبتها أو شعورها بالمسؤولية الوطنية إنما تهدف تحقيق مكاسب ومتاجرة بالسلطة لذا توجهت رغبة المفسدين بالحصول على مواقع قيادة في الدولة من اجل كسب غطاء سياسي لإعمالها الغير مشروعة[4].فقد سادت ظاهرة الارهاب على ادخال بعض العادات الدخيلة على المجتمع البغدادي.

وكذلك تحويل الكثير من مؤسسات الدولة الى هيئة عائلية اذ نجد عندما يستلم احد هذه القيادات منصب في مؤسسة او وزارة او دائرة نجده يتبع استراتيجية تعيين الاقارب من اخ وابن عم وغيرهم حتى تحولت المكاتب الى ديوان عشائري مما انعكس سلبا على مهنية الاداء لهذه المؤسسات وشيوع الفساد فيها وخاصة في بغداد وبانها المحافظة الاكبر اداريا وتضم كل الوزارات والهيئات العامة لذا نجد ارتفاع اعداد الموظفين فيها كل هذه الاسباب قد دفعت الكثير من الشباب الغير حاصل على فرص للعيش الكريم ان يتجه باتجاهات غير سوية مثل الانتماء لبعض الجماعات المتطرفة التي تؤدي الى الارهاب ومن جانب اخر نجد ان الاجراءات الامنية

(3) صادق علي حسن , الدوافع السياسية والاقتصادية لظاهرة الارهاب الدولي لعام 2003 العراق انموذجاً، ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2016 ص 77

(4) سليم علي الوردي, الفساد البنيوي في الدولة العراقية, مجلة كلية التراث, العدد130, كلية التراث الجامعة, بغداد, 2013, ص4.

في بغداد كانت ليس بالمستوى المطلوب الذي يتناسب مع قوة التهديد الارهابي اذ ان الكثير من قوات الشرطة والجيش كانت غير مؤهلة او مدربة تدريب كافي للتعامل مع مصادر الارهاب والارهابيين يترافق مع ذلك ضعف الاجراءات الاحترازية اذ نجد كثير من المواقع تعرضت الى الاعمال الارهابية دون ان تتخذ الدولة اي اجراء لمنع تكرار الهجوم مثلما حدث في بغداد في مراكز التطوع وغيره.

إن انعدام امكانية القدرة على ادارة الصراع بالوسائل السياسية يؤدي الى تبني اسلوب الارهاب في هذا الصراع السياسي كسلاح ينشاء من خلاله ظهور تنظيمات ارهابية جاءت بها سياسية القمع والتصفية واقفال باب المشاركة للعملية السياسية المشاركة الفعلية وضعف الحريات السياسية و التي تتبعها النظم السياسية يخلف ذلك فجوة بين الحاكم والشعب تؤدي الى ميل بعض الاحزاب والجماعات الى ارتياد مسلك العنف والارهاب وذلك كوسيلة منهم للتعبير عن ذاتهم و كأالية للاستمرار [5].

واخيرا يمكن القول ان المجتمعات التي تظهر في فيه ظاهرة الارهاب تكون في خظم المشكلات وازمات سياسية ممكن ان تطرح بعضها مثل انعدام الديمقراطية ومنع بعض الحريات واستبدادية الحكومة وضئالة المشاركة السياسية.

ثانيا //الاسباب الاقتصادية:

اصبح من البديهي اليوم ان الاقتصاد اصبح هو محرك السياسة الاقتصاد وهو السبب والدافع الرئيسي للكثير من التحركات الدولية وقد يكون الاقتصاد آليه مزدوج كأن تكون سبب وهدف تستخدمها القوى من اجل فرض سيطرتها على دول معينة تستخدم الالية الاقتصادية في تقويض وانهيار الدولة من اجل الحصول مكاسب اقتصادية في الوقت نفسه ولا يتم استثناء العراق من ذلك, فقد تعرض العراق ضغوطات وعقوبات اقتصادية من اجل اضعافه بهدف الحصول على موارده الاقتصادية وخير ما يمكن ان نتشهد به هنا ماقامت به الولايات المتحدة الامريكية لتفكيك اقتصاد العراق عن طريق ما قدمه الحاكم المدني (بول بريمر) من اصدار الاوامر [6]مهد لتشويه وانهيار الاقتصاد العراقي.

- سمح بخصخصة(200) شركة مملوكة للدولة لتصبح قطاع خاص.
- سمح للاجانب بأمتلاك ما نسبته(100%) للشركات العراقية.
- سمح بتحويل اموال الاجانب والارباح بدون قيود اوضرائب.
- أُصدر الامرين (77–57) التي عين بمقتضاها مفتشين عامين ومدققين من سلطة الاحتلال على وزارات الدولة لمدة(5) سنوات ثم اصدر الامر (17) الذي منح بموجبه المقاومين الاجانب وممن يسمون مقاومين من الدفاع والحصانة ضد القانون العراقي اذا لو حدث وقتل احدهم اي عراقي فلا يحاكم الا بالمحاكم الامريكية فنجد ان من خلال هذه الاوامر حدثت الكثير من حوادث القتل والتصفية من قبل القوات الامريكية دون ان يتم محاسبتهم واصبح الدم العراقي مهدور ولا احد يدافع عنه.

فالعامل الاقتصادي هو من العوامل الرئيسية التي توفر المناخ الملائم لازدهار اعمال الارهاب وتعطيها زخما متزايدا, إذ كلما كان دخل الفرد يفي بأحتياجاته ومتطلباته الاساسية انعكس ذلك على الاستقرار الاجتماعي والامر معكوس في حالة كون مستوى الدخل قليل فيتحول شعور الفرد الى عدم الرضا ثم الى الحقد والكراهية وليكون هذا الفرد ناقم على فقد اشتدت المناقشة على مصادر الثروات والطاقة والاسواق شكل الصراع وادى الي زيادة عمليات النهب من القوى الامبريالية للثروات متفاوته معها القوة المستبدة الحاكمة ليؤسس بظهور تنظيمات وجماعات أرهابية جديدة, اما لترد على عمليات النهب او خدمة لمصالح أولئك الناهبين اوحتى ترويع وتخويف ايه معارضة والعمل على قمع اي حركات احتجاجية شعبية من اجل القوى التي تريد زيادة حصتها من الثروة المنهوبة[7].

---

(5) فكرت نامق العاني, الارهاب والسلوك الارهابي,المدخلات والعلاج, قضايا سياسية, مجلة 17, العدد1, جامعة النهرين, 2001, ص39.

(6) وليم بلوك, لكي تفهم العراق, تقديم د.عبد الحي يحيى زلوم, ط1, المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت, 2006,ص26–27.

(7) زبيد سلطان قدوري, الامبريالية الامريكية على اشكال الارهاب, الفكر السياسي, العددان(18–19), اتحاد الكتاب العربي, دمشق, 2003, ص88.

فأداره الصراع الدولي تنتهج منهج البراغماتي والذي يوظف اي الية لتحقيق أعلى المنافع وبأقل الخسائر، فقوانين النظام الرأسمالي الاقتصادي العالمي ينتعش ويزدهر مع الازمات والحروب فالارهاب ادى الى زيادة الطلب العالمي للتسلح وادى الى عجز مالي كبير في ميزانية الكثير من الدول من اجل مكافحة ظاهرة الارهاب فقد استغل الارهاب حال الدول الضعيفة التي تمر في حروب اهلية وعمليات ارهابية من اجل خدمة مصالح الدول الكبرى وذلك عن طريق تجارة السوق السوداء للنفط والسلاح او الحصول على ايدي عامله رخيصة عبر عمليات التهجير وكذلك تخريب المواد الاولية باسعار رخيصة وهنا التقت مصالح الراسمالية العالمية من التجار واصحاب رؤوس الاموال [8].

وهم اولئك الذين يجنون الثروات بطرق غير شرعية وسريعة مضاف اليها القوى الطائفية السياسية كل هولاء أسهموا في انتاج الارهاب بعد ان تكاملة ادوارهم مع الادوار للقوى الاقليمية والدولية.

مجتمعة وخصوصا عندما يكون هناك تفاوت بين افراد المجتمع دون وجه حق ويزداد الامر سوء اذا تزامنت هذه الفروقات مع تدني مستوى المعيشة والتعليم والسكن والصحة وما يتبعها من الخدمات الضرورية التي من المفروض يقدمها النظام الحاكم[9].

فيتراجع الوضع الاقتصادي في محافظة بغداد وبشكل ملحوظ فقد توقفت الكثير من المعامل والمصانع من العمل وسرحت عمالها اثر هذا على اوضاع هؤلاء العمال الاقتصادية والاجتماعية اذ عجز اصحاب هذه المعامل والمصانع عن المنافسة في السوق اتجاه المنتجات المستوردة فضعفت قدرتها التنافسية من اضطر هؤلاء لغلق مصانعهم معاملهم مما قلل من فرص العمل في بغداد.

بالاضافة الى ما سبق الاحتكار الكثير من الوظائف لفئة معينة وقلة الدرجات الوظيفية مما ادى الى زيادة نسبة البطالة في بغداد والتي بالتالي انعكست على نسبة الفقر,والذي هو تدني في المستوى المعيشي للفرد والذي يعبر عن حالة الحرمان المادي مما يضعف قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الاساسية من المأكل والمسكن وضعف مواجهة للأزمات الصحية التي قد يمر بها وقد تنامت ظاهرة الفقر في العراق بشكل عام ولا ننسى محافظة بغداد من ذلك اذا ازدادت نسبة الفقر فيها.

فالفقر يؤدي الى اليأس والاحباط وحتى الحقد على المجتمع احيانا مما يدفع الانسان الى الانتقام بالاضافة الى ما يصاحب الفقر من اوضاع نفسية واجتماعية مزرية تولد شعورا بالظلم والاضطهاد تؤدي في الاخير الى التورط في الجرائم الارهابية هذا من جهة ومن جهة اخرى قد يرتبط هذا الواقع الاليم مع جماعات او جهات تكون على استعداد لتقديم اموال ومبالغ كبيرة لقاء قيام هؤلاء الشباب بأعمال ارهابية مما يعي على الشباب شعورا بأنهم يقومون بعمل حتى وان كان ذو طابع عنيف او دموي ولكن يخيل لهم انه عمل يستحق الجهد.

أن سوء توزيع الموارد والثروة او ما يعرف بأزمة العدالة التوزيعية في المجتمع وتوفير الحاجات الاساسية للمواطنين يؤجج شعورا متعاظما من الظلم الاجتماعي وزيادة الحرمان لدى شرائح كبيرة من السكان والتي تنشر ما بينهما احساس بالتهميش والدونية يعزز من قبل السلطة السياسية مما يؤدي بأ اخر المطاف الى حالة من الغضب والنقمة اتجاه السلطة السياسية والتي يعبرون عنها من خلال العمليات الارهابية[10].

وقد تعرض المجتمع العراقي الى صدمة بعد عام 2003 ترتب عليه خلل في البنية الاجتماعية وتفاقم حجم الفقر والذي انعكس بالتالي على شرائح المجتمع المختلفة وظهر لدينا انواع من الفقر السياسي والفقر النفسي مما نتج عن هذا انفكاك المجتمع

---

(8) رعد قاسم صالح العزاوي, الارهاب الدولي المفاهيم الصناعية والتوظيف في وسيلة المواجهة, المجلة السياسية والدولية, المجلة34-33, جامعة المستنصرية, 2006, ص69.

(9) حمدان رمضان محمد, الفساد السياسي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي, مجلة اداب الفراهيدي,العدد16, المجلة2, جامعة تكريت, 2013,ص56.

(10) يوسف محمد صادق الزلمي, الارهاب والصراع الدولي, ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2006, ص52.

البغدادي لتاثير العامل الاقتصادي حتى اتجه ابناء محافظة بغداد الى مهن لن تكن شائعة في المجتمع البغدادي مثل انتشار ظاهرة التسول, فهذا الضعف الاقتصادي دفع الكثير من فئة الشباب الى السخط على المجتمع ومحاولة الانتقام وذلك عن طريق الانتماء الى الجماعات الارهابية وساعدتهم بهدف الحصول على المال.

ما تقدم لا ينفي المسؤولية عن دور القوى الاقليمية والدولية في انهيار واقتصاد العراق واستغلال وضعه الامني وتسهيل دخول الارهابيين الى اراضيه وخصوصا الى بغداد والتي عاشت لسنوات تستيقض كل يوم على الانفجارات الدامية وهنا ايضا يلعب الاقتصاد دورا فاغلب من استقدموا الى العراق كانت في الاغلب دوافعهم مادية, فنتيجة تزايد العمليات الارهابية وحالات القتل وتصاعد موجات العنف وانتشار النزاعات المسلحة يضاف له تردي الوضع الامني.

كل ذلك جعل الارهاب عقبة امام اي فرصة استثمارية تستغل الطاقات البشرية وتنميتها وبالتالي يؤدي الى زيادة مساحة الفقر وفقدان بيئة جاذبة ومستقرة للنمو الاقتصادي واضعاف امكانية توفير فرص عمل.

ان تحول العراق نحوى استراتيجية اقتصاد السوق[11], دون تخطيط مسبق ادى ذلك الى تغييرات هيكيلية في تركيبة الاقتصاد العراقي فلذلك سحب الغطاء عن الكثير من فئات الشعب وخروجهم من سوق العمل.

تحول العراق الى اقتصاد ريعي بعد ان كان اقتصاد مختلط واعتماده على النفط مهملا القطاعات الاخرى كالزراعي والصناعي والنقل والسياحة وبالتالي ادى هذا التوقف اغلب الشركات القطاع العام وانخفاض القدرات الانتاجية.

ومما اثر على الوضع الاقتصادي إذ ان الاقتصاد العراقي ظل يعاني من الاختلالات في التوازن القطاعي وذلك بسبب الضعف في السياسات والبرامج التي كانت عاجزة عن استغلال بقية موارده[12], وبشكل ملحوظ هو عدم قدرة القطاع الخاص بدوره في النهوض بالاقتصاد العراقي اما لضعف رؤوس الاموال او هروبها خارج الدولة بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني.

فبهذا الوقت الوضع تركزت الثروة بأيدي فئة قليلة والذين قاموا بأستثمارها بالخارج ثم ان الانفتاح الغير مشروط بالبضائع المستوردة وسياسة الاغراق التي اتبعتها دول الجوار مع السوق العراقية ادى الى توقف الكثير من المشاريع والصناعات الصغيرة والمتوسطة ولاننسى ضعف الخدمات المقدمة من الدولة وضعف التسهيلات ونقصد بالخدمات مثل الكهرباء وادى الى تعثر الكثير من الصناعات هذا الى جانب اهتمام الدولة بزيادة الانفاق العسكري على الانفاق في المجالات الاخرى.

فتبني الدولة لسياسات اقتصادية لا تتلائم مع الواقع الاجتماعي لها, يؤدي هذا في الكثير من الاحيان الى احداث فجوة او تأخذ بالاتساع تدريجيا ما بين الاغنياء والفقراء او بعضهم متعلمين واصحاب المصالح الواسعة وبين المتعلمين من الفئات الاقتصادية المهمشة او بين من يحاول زيادة ملكيته مع ما يملكه أساسا وبأي صورة كانت حتى وان ادت الى تهميش وأفقار شرائح كثيرة من المجتمع وبين من لا يملك شي كل هذا يؤدي الى نشوء مناخ ملائم لظهور قاعدة واسعة لديها الاستعداد للتضحية وحتى السعي للانضمام الى الجماعات الارهابية بهدف التخلص من واقعها المأساوي او الحصول على مكانة اجتماعية ارفع, ضمن المعالجات الخاطئة التي قامت بها الدولة ادت الى تفاقم سوء الوضع الاقتصادي [13], وتزامن ذلك مع ضعف والتنمية من اجل فتح اسواق

---

(11) مي حمود عبدالله الشمري, واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد39, كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, 2013, ص143.

(12) التقرير الاستراتيجي العراق 2012-2013 الاقتصاد والتنمية, ط1, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2012, ص263.

(13) التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013 الأمن والقوى المسلحة, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2014, ص173.

العمل وايجاد فرص عمل بديلة لهؤلاء خلق ذلك جيش خطر من العاطلين على الدولة بعد ان عجزت دوائر الدوله عن استيعابهم [14].

مما دفعهم ذلك الى الرجوع لهوياتهم الفردية والابتعاد عن الهوية الوطنية فعادوا الى المذهب والعشيرة والقومية ونتيجة لوضعهم الاقتصادي اصبحوا اهداف للجماعات ذات الاتجاهات السياسية والدينية او حتى الجماعات المسلحة او عصابات الاحتيال والنصب[15].

ثالثا //الأسباب الأجتماعية والثقافية:

من المعروف ان الجريمة والعنف وبشكل عام هما ظاهرتان اجتماعيتان تنتجان عن تفاعل مجموعة من العومال الاجتماعية ذات التثير السلبي في بعض افراد المجتمع, وتساهم هذه العوامل الاجتماعية في تكوين شخصية الفرد ولها تاثير السلبي على سلوكه وتاثير في غرائزه ودوافعه وميوله, ويمكن ان ترد هذه العوامل المتنوعه والمعقدة الى الاسرة والبيئة الاجتماعية التي يعيش بها الشخص[16].

ويرى علماء النفس مثلا ان ظاهرة العنف والجريمة تبرز من خلال اهمال الشخص من قبل مجتمعه وأن يتربى في بيئة فاسدة تجعله يميل تدريجيا للاندماج في مجموعة مجرمين وبعدها يبدء في ارتكاب الجرائم.

في الوسط الاجتماعي يعد مصدرا رئيسيا للاجرام فلا تقوى العوامل الفردية على جعل الشخص مجرما فالبيئة التي يتوافر فيها الاضطراب الانفعالي ومقومات الارهاب يصاحبها مشكلات اقتصادية مثل الفقر والبطالة لها دور مهم في خلق الارهاب.

فالارهاب يعد مرضا اجتماعيا خطيرا اذ ان التحولات الاجتماعية وما يرافقها من تبدلات في الهياكل والبنى والمؤسسات الاجتماعية هذا مع تزامن تغييرات وتفاعلات القيم الاجتماعية والتي صاحبة تراجع في القيم الروحية مع تزايد الشعور بألياس والاحباط واظلم والحقد كل هذا نتج عن الانحراف في السلوكيات والتي اصبحت تميل الى الارهاب والجريمة والعنف هذا من جهة ومن جهة اخرى فان العلاقة ما بين التدهور المعيشي والبطالة والتي هي علاقة قوية إذ يتغذى احدهما على الاخر ويعملان في النتيجة على دعم ظاهرة الارهاب.

والفجوة والصراع مابين طبقات المجتمع المختلفة مابين احدها تسعى للاحتفاظ بأمتيازات والمكاسب واخرى تحاول تحقيق العدالة والمساواة وازالة الفوارق ينتج في كثير من الاحيان عن هذا الصراع ثورات [17].

كما ان التفكك الاسري يلعب دورا هاما في دفع الافراد الى تبني الارهاب إذ يؤدي ذلك التفكك الى انهيار الادوار الاساسية للاسرة مثل العلاقات الاسرية التنشئة الاجتماعية والعلاقة الزوجية التي يفضلها يمكن يبين على اسس سليمة ومثال على ذلك ظاهرة الطلاق والذي هو صورة من صور التفكك الاسري كما ان فقدان المثل العليا والقدوة الحسنة يجعل بعض الشباب يعيش في عزلة عن مجتمعه وبالتالي فأن اهمال مشاكل الغياب وعدم الاهتمام الجدي والسعي لحل مشاكلهم يجعل منهم فريسة للارهاب وكذلك انتهاك حقوق الفرد وحرياته الاساسية عن طريق فقدان العدالة والمساواة سواء التي نصت عليها الشرائع السماوية او التشريعات الوضعية وعندما لا يجد الفرد سواء السكن الملائم او فرصة عمل تتفاعل هذه الاسباب وتشغلها هذه الجهات تدفع للقيام بالاعمال الارهابية فالحرمان الاجتماعي لدرجة او باخرى ولاي سبب كان سواء كان لاسباب قومية او دينية او عرقية او مذهبية يؤدي الى

---

(14) احمد عمر الراوي,مركز دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003, جامعة المستنصرية, بغداد, 2009, ص218-219.

(15) ناظم نواف ابراهيم, ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 وأثرهما في الاستقرار السياسي, مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, العدد53, 2015, ص169.

(16) محمد سامي الشوا, الظاهرة الاجرامية, المطبعة الجامعية' القاهرة, 1996, ص273.

(17)هيثم عبد السلام محمد, مفهوم الارهاب في الشريعة الاسلامية, دار الكتب العلمية, بيروت, 2005, ص61.

خلل في المجتمع وذلك لعدم قدرته على استيعاب تلك الفئات وبالتالي يسود هذه الفئات الشعور بالاغتراب مما يسهل أستغلالهم من قبل الجماعات الارهابية لتنفيذ العمليات الارهابية[18].

فهذه الفئات تكون مجتمعات مهمشة وقد تعيش حالة من الفقر في مراحل حياتها فتكون مجتمعات مريضة فهي لا تحيا حياة طبيعية وان الفرد الذي يكون ضمنها يكون سلوكه بشكل عام سلوكا مضطربا مما قد يجبرهم الى السلوك الاجرامي او الارهابي[19].

وكنتيجة طبيعية ولتظافر عدة أسباب اجتماعية فيه يؤثر هذا الحال على انخفاض مستوى التعليم ويبدء بالتسرب من المدرسة والحرمان من التعليم ويظهر نقص حاد في المكتبات العامة وكذلك الخاصة ويؤثر ذلك حتى على نوعية الكتب المعروضة وعلى أسلوب الرقابة المفروض وكذلك انخفاض مستوى الدخل وتراجع او انعدام الخدمات الصحية والخدمات الحيوية مثل المياه والطاقة الكهربائية او ردائتها واهمال البنى التحتية كل هذا يولد لدى الكثير من الافراد واحساس بالظلم سواء من قبل المجتمع او الدولة مما يجعل البعض يعتبر العنف هو اسلوب الرد على هذا الحرمان والذي يكون هو الوسيلة الوحيدة المتاحة امامه ولم يجد سبيلا اخر للتمرد والتخلص من الظلم والثورة على قواعد التنظيم الاجتماعي[20].

وظهرت الكثير من المشكلات الاجتماعية نتيجة عمليات التحظر السريع وكذلك التغيير الثقافي والاجتماعي الى جانب المشكلات الاقتصادية المرتبطة بتدني مستوى المعيشة وانتشار الامية وظهور احياء مناطق سكنية تعرف بمجتمع العشوائيات وتشيع في هذه المناطق الاحساس افتقاد السكان الهوية الاجتماعية بالاضافة الى الهامشية وتظهر فيها بشكل واضح الاصول القروية او البدوية وتظهر ثقافة العمل لكل افراد الاسرة بما في ذلك النساء والاطفال وفي مهن خدمية اولية[21].

ويكون وضع المرأة في هذه العشوائيات وضع يشوبه الكثير من المعانات بتاثير الضروف الاقتصادية والبيئة الصعبة كما تعاني المرأة جهلا في حقوقها وقد تعاني المراة في هذه المناطق من بعض اشكال العنف في هذه المناطق وضعف الخدمات الطبية والاعتماد على الطب البديل (طب الاعشاب) يرافق ذلك انتشار الفقر والامية والبطالة ودخول غير مستقرة وممارسة حرف مهمشة كل هذا قد يدفع المراءة بالاضافة الى تكوينها الفكري والعقائدي ان تنخرط في العمليات الارهابية اوقد تستغل هذه الظروف من اجل تجنيدها من قبل الجماعات الارهابية او التسول الذي يمكن من خلاله تجنيد المتسولين للاعمال الارهابية[22].

فالعنصر الثقافي له دور مهم في تماسك وسلوك المجتمع, فالمجتمع العراقي بشكل عام مجتمع متنوع وخصوصا المجتمع البغدادي متنوع قوميا وسياسيا ومذهبيا والتنوع في حد ذاته لايعد مشكلة في المجتمعات ولكن تكمن المشكلة في الرؤية السياسية للتنوع فبمرور احداث كثيرة سياسية واقتصادية على بغداد والعراق كما ادت الى فقدان التناغم الاجتماعي وخلق ثقافة دخيلة على المجتمع كانت نتيجتها انعدام الثقة بالنفس بين مكونات المجتمع المختلفة [23].

---

(18) خالد مجيد عبد الحميد الجبوري, السياسة الجنائية في قانون مكافحة الارهاب دراسة مقارنة مع عدد من قوانين مكافحة الارهاب العربية والاجنبية والاتفاقيات الدولية، دائرة الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2018، ص57.

(19) يوسف محمد صادق الزلمي, الارهاب والصراع الدولي, ماجستير , كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2006, ص52.

20) سليمان عبد المنعم ، اصول علم الاجرام والجزاء ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1996 ،ص323.

(21) التنمية الاجتماعية للمناطق العشوائية, تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية, المجالس القومية المتخصصة, الدورة22, 2001-2002, ص114-115.

(22) احمد فلاح العموش, مستقبل الارهاب في هذا القرن, جامعة نايف العربية للعلوم الامنية, الرياض, 2006, ص83.

(23) فراس عبد الكريم محمد علي, أسراء علاء الدين نوري, خضر عباس عطوان, سياسات الامن الوطني العراقي في التعامل مع التحدي الارهابي بعد عام 2005, مجلة قضايا سياسية, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2015, ص90, العدد41.

إما العامل الاخر فهو شعورهم بأن ضياع السلطة السياسية التي طالما كانوا في قيادتها جعلت منهم هدفا حقيقيا وقد تجعل منهم الظروف هدفا للانتقام وتصفية الحسابات, أما الشيعة فقد وجدوا ان امتلاكهم للسلطة و حق مشروع بعد ماحرموا منها لعقود وعانوا ما عانوا من ظلم واضطهاد.

كل ماتقدم هيئ الوضع لوجود حواضن ملائمة للارهابيين في العراق وحتى في بغداد وساعدهم في ذلك انهيار مؤسسات الدولة المتعددة الذي سمح للبعض من التسلل لهذه المؤسسات وخصوصا المؤسسات السياسية لتكون قاعدة لنشاطهم وركزوا على الوزارات الامنية وكذلك وسائل الاعلام وأستعانوا ببعض المنظمات المجتمع المدني وكذلك لجئوا لوكالات التنشئة الاجتماعية.

ان التفسير الكبير الذي مر على مفهوم الثقافة خلال المراحل الزمنية الكثيرة طبع في الانسان سلوك معين يستطيع من خلاله ان يعبر عن مدى تطور مدركاته الحضارية والحية فهو انعكاس لواقعه ومجتمعه, فأهمية الثقافة التي يحظى بها الانسان ترتبط عادة بطبيعة نوع المصدر الذي يكون المنبع الاساسي للثقافة ابتداء من أصغر مؤسسة تثقيفية وتعني بها الاسرة الى اعلى واوسع مؤسسة تثقيفية الا وهي الدولة[24].

فيعد عام 2003 لم نجد ان الدولة العراقية وضعت استراتيجية ثقافة تأخذ بالحسبان المتغيرات والتطورات التي اصابة الواقع العراقي الامر الذي دفع العراقيين وخصوصا فئة الشباب للعودة الى الموروث التقليدي في تلقي الثقافة وذلك عبر مؤسسات الدينية والعشائرية[25].

فنجد ظهور بعض الممارسات والطقوس التي كانت قد اختفت من المجتمع العراقي بشكل عام والبغدادي بشكل خاص نتيجة التحظر الذي مر به العراق وخصوصا بغداد التي كانت في المرتبة الاولى في مستويات التحظر على باقي محافظات العراق مثل عودة (الدكة العشائرية) والفصل العشائري بشكل واسع ووصل الامر حتى الى العودة بالزي العربي الى مؤسسات الدولة والمؤسسات الاكاديمية وغيرها من الظواهر وخلو المجتمع من القدوات والرموز التي كانت تمثل نموذج يقتدي به الشباب.

وهذا انعكس سلبيا وبشكل كبير على استقرار المجتمع مما ادى الى تفشي وشيوع ظاهرة الارهاب وذلك من خلال تقرير فكرة الصراع والقتل بعقول الشباب بهدف نصرة المذهب او الدين وشيوع ثقافة الطرف الاخر وهذا الامر ادى الى انحراف فئات غير قليلة في المجتمعات نحوى التورط في اعمال الارهاب والعنف المنقادة بأفكار متطرفة تكفيرية[26].

وأشارة الكثير من الدراسات ان الاشخاص الاقل ثقافة يتعرضون للتاثيرات من قبل الحركات المتطرفة ونكون عملية غسيل الدماغ منظمة وهناك من يعمل على ترسيخ ثقافة التطرف والانصياع التام للأوامر وفي دراسة مسحية تبين من خلالها ان هناك اسباب خمسة لتقبل الشائعات والافكار هي القلق الشخصي والشك وفقدان او ضعف الثقة بالقوات الامنية واسباب مجتمعية وسذاجة المتلقي[27].

وللثقافة المذهبية والاجتماعية دور بالغ الاهمية في قبول او رفض الانضمام للحركات الارهابية إذ تبين ان الفاشلين دراسيا والفاشلين في عملية الاندماج المجتمعي كانوا من اغلب المتهمين بقضايا الارهاب.

رابعاً: الاسباب الدينية والطائفية:

---

(24) ليث عبد الحسن الزبيدي, رشا رعد حميد, مستقبل الدولة الوطنية في العراق بين عوامل القوى وتحدي الضعف, مجلة قضايا سياسية, عدد41, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين,2015, ص34.

(25) عامر حسن فياض, افكار في الشأن السياسي العراقي في المرحلة الدستورية, مجلة المستقبل, عدد3, مركز المستقبل للدراسات والبحوث, بغداد, 2006,ص16.

(26) هارالد موللر, تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتفتون, ترجمة: د.ابراهيم ابو هش, ط1, طرابلس, 2005, ص85-86.

(27) سعد معن الموسوي, ندوات القتال النفسي, مركز أضواء, بغداد, 2014.

كان العامل الديني منذ القدم وصولا الى نظام القطب الواحد هو السبيل للنيل من الشعوب والدول والحكام القبظة عليها عندما تعجز هذه القوى من اختراقها إذ نلاحظ نشوب الكثيرمن النزاعات المذهبية والدينية منذ عقد التسعينات حتى الحرب على العراق واحتلاله المسمات حرب الخليج الثالثة عام2003.

إذ وجدت الولايات المتحدة الامريكية بينه خصبة لاثارة الفتن وسعت القوى الاستعمارية الى اشعال فتيل الفتنة الطائفية في العراق بين السنة والشيعة وقد اتخذت الولايات المتحدة الامريكية الدين كذريعة للتدخل في شؤون الدول بعد ان اصدر الكونغرس الامريكي عام 1998[28], تشريع يخولها بموجبه فرض عقوبات متتالية ما بين اقتصادية وعسكرية وحتى دبلوماسية أتجاه الدول التي يقوم بالاضطهاد الديني ضد البعض من الأقليات والطوائف والأديان.

وأستغلت الولايات المتحدة الامريكية هذا المشروع للخلط بين المقاومة الشرعية والارهاب من اجل تشويه صورة المقاومة و أعطاء الولايات المتحدة مسوغ للبقاء في العراق.

وقد تنوعت الجرائم الارهابية التي ارتكبت بأسم الدين ابتداء من اعتداء الانسان على نفسه حتى لاسباب ومصالح وأوهام دينية, ويرجع أصل استخدام الدين كسبب او دافع من دوافع الارهاب الى الاختلاف في الاراء والمذاهب وقيام رجال الدين بأستغلال نفوذه في زيادة العداء والتفرقة ونجد هذا منذ الازل وما عانته اوربا والصراع ما بين الكاثوليك والبروتستانت او الصراع ما بين المسلمين والمسيحين وقد عانت بغداد من هذا الارهاب عندما حدث الشرخ بين السنة والشيعة بعد تفجير مرقد الامامين (عليهما السلام) بأيدي أجنبية أتهم بها السنة وقد عانت بغداد ما عانته من هذه الحرب التي ادت الى خسارة الكثير من أبنائها فضلا عن الكثير من مؤسساتها ومبانيها وتعطيل لحياتها اليومية مما ادت الى ازمة اندماج في المجتمع البغدادي والى الكثير من حالات التهجير بأسم الطائفة وقتل الكثير من الابرياء مما انعكس على زيادة نسبة الايتام والارامل في مدينة بغداد وقد ادت هذه النزاعات الطائفية الى شل حركة النقل واحيانا التجارة ولا ايام بغداد وأدت تقسيم مناطق بغداد حسب الطائفة وأصبح لدينا مناطق سنية بالكامل تقريبا ومناطق شيعية تقريبا وكذلك انعكس سلبا على العلاقات العائلية و الاواصر الاسرية فضعفت في بغداد.

ان عملية التوافق الاجتماعي تاثرت سلبا على فئة الشباب التي عزم الكثير منهم على الهجرة ولو بطرق غير مشروعة, ويكون الارهاب بدوافع دينية ينطوي على نزعة خاصة تكون اكثر عنفا[29], من الاشكال الاخرى والاسباب الاخرى فهذا الدافع يكون محفزا ببطش اكثر بالنظر لقدسية اهدافه وقوة تاثيره على المنتظمين تحت لواءه, أذ يلقي اي نزعة منطقية او عقلية ممكن ان تكون رادعة امام أعتدائهم على الغير فالعنف في هذا الشكل هو يقع تحت مسمى الجهاد ويجب ممارسته للدفاع عن العقيدة[30].

وقد يعود السبب في الكثير من الاحيان الى انضمام شخص الجماعات المتطرفة بدافع الاستجابة لاتجاهات مذهبية فيجد نفسه مكانه متميزة بين هذه الجماعات لم يحظى لها أو يجدها في مجتمعه وخاصة إذ ما كان مجتمعه غير قادر على ان يحقق له مستوى من الأمان الاقتصادي أو يمنحه فرصة من اجل تحقيقي طموحه ويتجه ذلك ينتاب احساس بالفشل والاحباط ويتعرض لضغوطات تجعله مستعدا للاندماج في المجموعة الارهابية او المتطرفة التي يضن ان تمنحه احساس بالقوة والراحة والحصول على مكانة متميزة[31].

---

(28) علي يوسف الشكري, الارهاب الدولي, دار أسامة للنشر والتوزيع, الأردن, 2008, ص95.

(29) ابو بكر الدسوقي, أمريكا والإرهاب, الحدث والتداعيات, السياسة الدولية, عدد146, مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية, مصر, 2001, ص65-72.

(30) محمود داوود يعقوب, المفهوم القانوني للارهاب دراسة تحليلية تاهيلية مقارنة, منشورات زين الحقوقية, ط2, لبنان, 2012, ص393.

(31) احمد ابو الروس, الارهاب والتطرف والعنف في الدول العربية, المكتب الجامعي الحديث, الاسكندرية, 2001, ص13.

وهناك روافد خارجية تقدم المساعدات والدعم المادي للارهاب والتطرف والتي يتلقاها عن طريق الجهات والهيئات الاجنبية التي تتواصل مع الجماعات المتطرفة والارهابية من اجل زعزعة الاستقرار السياسي.

الاستنتاجات والمقترحات

1-أثبتت البحث أن التوزيع الجغرافي للعمليات الارهابية يشير الى تركز مكاني للارهاب بشكل كبير في المحافظات ذات التركز السكاني العالي الكثافة مثل بغداد.

2-ان اسباب الارهاب متنوعة ومتعددة منها الاسباب السياسية مثل غياب الديمقراطية وانخفاض المشاركة السياسية لابناء المجتمع ومنها الاسباب الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والتفكك الاسري، والاسباب الاقتصادية.... الخ

3-ان وقوع العراق بين ست دول محيطة به كانت له آثار سلبية على تسلل الارهابيين له وبالتالي عبور الاسلحة والارهابيين لتشكل ملاذات أمنة للجماعات المساحة ولاسيما الجهة الغربية من العراق.

ومن اهم المقترحات:

1- فرض السيطرة التامة على الحدود العراقية ومنع دخول الارهابيين من خلالها وذلك من خلال تظافر الجهود الامنية والاستخباراتية.

2- اعادة بناء الجيش العراقي وتسليح قواته وتقوية قدراته الدفاعية والقتالية لاعادة التوازن الامني والاقليمي للمنطقة.

3- تعزيز التعاون الدولي والاقليمي والثنائي بين العراق والدول الاخرى بالقدر الذي يؤمن المواجهة الجادة للارهاب الوافد من دول الجوار الجغرافي والعالم والذي يؤمن بناء علاقات حسن جوار جيدة.

4- القضاء على البطالة والفساد الاداري والمالي باعتباره ذراعاً للارهاب واعادة بناء منظومة امنية جديدة يصعب على الارهابيين اختراقها.

المصادر

1- ابو بكر الدسوقي, أمريكا والإرهاب, الحدث والتداعيات, السياسة الدولية, عدد146, مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية, مصر, 2001.

2- احمد ابو الروس, الارهاب والتطرف والعنف في الدول العربية, المكتب الجامعي الحديث, الاسكندرية, 2001.

3- احمد عمر الراوي,مركز دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003, جامعة المستنصرية, بغداد, 2009.

4- احمد فلاح العموش, مستقبل الارهاب في هذا القرن, جامعة نايف العربية للعلوم الامنية, الرياض, 2006, ص83.

5- التقرير الاستراتيجي العراق 2012-2013 الاقتصاد والتنمية, ط1, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2012.

6- التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013 الأمن والقوى المسلحة, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2014.

7- التنمية الاجتماعية للمناطق العشوائية, تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية, المجالس القومية المتخصصة, الدورة22, 2001-2002.,

8- حمدان رمضان محمد, الفساد السياسي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي, مجلة اداب الفراهيدي,العدد16, المجلة2, جامعة تكريت, 2013.

9- رعد قاسم صالح العزاوي, الارهاب الدولي المفاهيم الصناعية والتوظيف في وسيلة المواجهة, المجلة السياسية والدولية, المجلة34-33, جامعة المستنصرية, 2006.

10- زبيد سلطان قدوري, الامبريالية الامريكية اعلى اشكال الارهاب, الفكر السياسي, العددان(18-19), اتحاد الكتاب العربي, دمشق, 2003.

11- سعد معن الموسوي, ندوات القتال النفسي, مركز أضواء, بغداد, 2014.
12- سليم علي الوردي, الفساد البنيوي في الدولة العراقية, مجلة كلية التراث, العدد130, كلية التراث الجامعة, بغداد, 2013.
13- سليمان عبد المنعم، اصول علم الاجرام والجزاء، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996
14- عامر حسن فياض, افكار في الشأن السياسي العراقي في المرحلة الدستورية, مجلة المستقبل, عدد3, مركز المستقبل للدراسات والبحوث, بغداد, 2006.
15- عبدالله عبد الامير, قضايا السياسية السعودية, سلسلة مقالات مركز البيان للدراسات والتخطيط2, العراق, 2015,ص45.
16- علي يوسف الشكري, الارهاب الدولي, دار أسامة للنشر والتوزيع, الأردن, 2008.
17- فراس عبد الكريم محمد علي, أسراء علاء الدين نوري, خضر عباس عطوان, سياسات الامن الوطني العراقي في التعامل مع التحدي الارهابي بعد عام 2005, مجلة قضايا سياسية, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2015, ص90.
18- فكرت نامق العاني, الارهاب والسلوك الارهابي,المدخلات والعلاج, قضايا سياسية, مجلة 17, العدد1, جامعة النهرين, 2001.
19- ليث عبد الحسن الزبيدي, رشا رعد حميد, مستقبل الدولة الوطنية في العراق بين عوامل القوى وتحدي الضعف, مجلة قضايا سياسية, عدد41, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين,2015.
20- محمد سامي الشوا, الظاهرة الاجرامية, المطبعة الجامعية' القاهرة, 1996.
21- محمود داوود يعقوب, المفهوم القانوني للارهاب دراسة تحليلية تاهيلية مقارنة, منشورات زين الحقوقية, ط2, لبنان, 2012.
22- مراد بطل الشيشاني, تنظيم القاعدة-الرؤية الجيوسياسية والاستراتيجية والبنية الاجتماعية, ط1, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2012.
23- مي حمود عبدالله الشمري, واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد39, كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, 2013,.
24- ناظم نواف ابراهيم, ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 وأثرهما في الاستقرار السياسي, مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, العدد53, 2015
25- هارالد موللر, تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتفتون, ترجمة: د.ابراهيم ابو هش, ط1, طرابلس, 2005,
26- وليم بلوك, لكي تفهم العراق, تقديم د.عبد الحي يحيى زلوم, ط1, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 2006.
27- يوسف محمد صادق الزلمي, الارهاب والصراع الدولي, ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2006,
28-خالد مجيد عبد الحميد الجبوري, السياسة الجنائية في قانون مكافحة الارهاب دراسة مقارنة مع عدد من قوانين مكافحة الارهاب العربية والاجنبية والاتفاقيات الدولية، دائرة الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2018.
29-صادق علي حسن , الدوافع السياسية والاقتصادية لظاهرة الارهاب الدولي لعام 2003 العراق انموذجاً، ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2016.
30-هيثم عبد السلام محمد, مفهوم الارهاب في الشريعة الاسلامية, دار الكتب العلمية, بيروت, 2005.